النسيج السكاني في طرابلس العثمانية من خلال سجلات محكمتها الشرعية 1715 – 1741

محمود أحمد الأذن(*)

محاضر ومشرف على رسائل الماجستير في التاريخ ـ جامعة الجنان، طرابلس – لبنان،

مقدمة

إنّ تدفق عناصر بشرية مختلفة على طرابلس جعلها موطنًا لتجمعات سكانية متباينة، وجعل مجتمعها خليطًا من أصولٍ متنوعة، وقد ساهمت العوامل الطبيعية والمعطيات الاقتصادية بصهر السكان في بوتقة واحدة، وشكلت الإطار العام لحياتهم الاجتماعية بمختلف مظاهرها الثقافية والفكرية والسياسية، فتفاعلت عاداتهم وتقاليدهم التي حملوها من مواطنهم الأصلية بعضها ببعض، واتخذت مظاهر جديدة تتناسب مع وحدة بيئتهم الجديدة في طرابلس وتوزيعاتهم الطائفية والفئوية ومستواياتهم الفكرية والثقافية.

ويلاحظ الباحث في العقدين الأخيرين من تاريخ لبنان المعاصر، ظاهرة تفعيل دعوات اللقاءات الحوارية المسيحية ـ الإسلامية، وتنامي حركة الحوار المسيحي ـ الإسلامي. ومن غير أدنى شك أن هذه الدعوات أتت نتيجة أحداث ذات طابع طائفي أنذرت بتفكك الدولة وزوال الكيان اللبناني. وأمام العجز في لملمة الانقسامات الطائفية التي تعصف بالوطن، وأمام غيرتهم على الوطن، استنجدوا بالتاريخ، وجمعوا منه مشاهد ومواقف تساعدهم على تذليل هذه الانقسامات، وتظهر مدى قدرة المجتمع على حسن التقاء الطوائف فيما بينهم.

بصرف النظر عن أهمية هذا العمل في تثبيت وحدة المجتمع والوطن، والتقدير الكامل للقيّمين عليه، فإنه يؤدي إلى تظهير أحد أوجه التعايش، وإخفاء الوجه الآخر. فالذاكرة الشعبية لأبناء طرابلس، تختزن بداخلها صورًا عن التعايش والتعاون بين الطوائف الدينية كافة في مدينتهم، برغم وجود صورة متناقضة عن العلاقة بين الطوائف. لذلك سوف أعمل على دراسة وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس لإبراز مراحل التآلف بين الطوائف الدينية، كما التنافر بينها.

(*) البريد الإلكتروني: mahmoudozon00@gmail.com.

أولًا: التوزّع الديني في طرابلس

إن بعض الوثائق المدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، وتعرف هذه الوثائق بحجج تعهّد أهالي محلات طرابلس، وهي تعود إلى سنة 1151هـ/1738م، وفيها تعداد لأسماء أرباب الأسر في المدينة، وفقًا للمحلة التي يسكن فيها كل منهم[1]. ويتبيّن من هذه الوثائق أن سكان طرابلس توزعوا آنذاك على 21 حيًا وهي:

الصباغة، وعديمي النصارى، والناعورة، وساحة عميرة، وباب الحديد، وزقاق الحمص، واليهود، والرمانة، والعوينات، وعديمي المسلمين، والآي كوز، وسويقة الخيل، والقنواتي، وقبة النصر، وبين الجسرين، والنوري، والقواسير، والحجارين، والتربيعة، وباب التبانة، واليعقوبية.

تعطينا هذه الوثائق فكرة عن التوزع الديني أو الطائفي للسكان في القرن الثامن عشر، واستنادًا إلى هذه الوثائق يمكن القول إنّ مدينة طرابلس كانت تضم مجموعات من المسلمين، والنصارى، واليهود، وفيها تعداد لأسماء المحلات أو الحارات التي تألفت منها المدينة، إضافة إلى ذكر أسماء أصحاب البيوت أو الأسَر التي تألف منها المجتمع الطرابلسي آنذاك، وهي تساعدنا على معرفة الانتماء الديني لسكان طرابلس وتوزع الأديان في أحيائها، حيث نجد فيها تمايزًا بين أسماء المسلمين وأسماء المسيحيين واليهود، فالأسلوب الذي اتبعه كُتّاب المحكمة الشرعية في طرابلس يساعد كثيرًا على معرفة الانتماء الديني للأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه الوثائق، إذ كان يذكر مصطلح «الذمي» أو «النصراني» أو «اليهودي» أمام أسماء الأشخاص المنتسبين إلى هذه الأديان، كما كان يذكر اسم أهل الذمة بـ «فلان ولد فلان»، في حين كان يُعرّف عن المسلمين بـ «فلان بن فلان». ومما تقدم يمكن وضع الجدول الرقم (1).

الجدول الرقم (1)
التوزّع الديني في طرابلس عام 1151هـ/1738م

المحلة	العدد الإجمالي لأرباب الأسَر	الديانة					
		مسلمون		نصارى		يهود	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الصباغة[2]	192	180	93.75	12	6.25	ـ	ـ
عديمي النصارى[3]	65	20	30.76	45	69.23	ـ	ـ
الناعورة[4]	36	36	100	ـ	ـ	ـ	ـ

(1) **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**، السجل الرقم 7: يمتد من سنة 1151 هـ حتى سنة 1154 هـ، عدد صفحاته 357 صفحة، ص 169 – 181 – 182 – 183 – 184 – 185 و187، 189 – 191 و193 – 195.

(2) السجل الرقم 7، ص 178.

(3) المصدر نفسه، ص 179.

(4) المصدر نفسه، ص 179.

ساحة عميرة[5]	62	62	100	ـ	ـ	ـ	ـ
باب الحديد[6]	138	138	100	ـ	ـ	ـ	ـ
زقاق الحمص[7]	92	91	98.91	1	1.08	ـ	ـ
اليهود[8]	52	12	23.07	4	7.69	36	69.23
الرمانة[9]	24	22	91.66	2	8.33	ـ	ـ
العوينات[10]	57	56	98.24	1	1.75	ـ	ـ
عديمي المسلمين[11]	33	15	45.54	18	54.54	ـ	
الآي كوز [12]	61	42	68.85	19	31.14	ـ	ـ
سويقة الخيل [13]	189	178	94.17	11	5.82	ـ	ـ
القنواتي [14]	82	78	95.12	4	4.87	ـ	ـ
قبة النصر [15]	46	41	89.13	5	10.86	ـ	ـ
بين الجسرين [16]	267	267	100	ـ	ـ	ـ	ـ
النوري [17]	130	119	91.53	11	8.46	ـ	ـ
القواسير [18]	23	3	13.04	20	86.95	ـ	ـ
الحجارين [19]	44	8	18.18	36	81.81	ـ	ـ
التربيعة [20]	89	89	100	ـ	ـ	ـ	ـ
باب التبانة [21]	130	130	100	ـ	ـ	ـ	ـ
اليعقوبية [22]	72	46	63.88	26	36.11	ـ	ـ
المجموع	1884	1633	86.67	215	11.94	36	1.91

(5) المصدر نفسه، ص 180.
(6) المصدر نفسه، ص 180 ـ 181.
(7) المصدر نفسه، ص 181.
(8) السجل الرقم 7، ص 181 – 182.
(9) المصدر نفسه، ص 182.
(10) المصدر نفسه، ص 183.
(11) المصدر نفسه، ص 184.
(12) المصدر نفسه، ص 184.
(13) المصدر نفسه، ص 186 – 187.
(14) المصدر نفسه، ص 188.
(15) المصدر نفسه، ص 188.
(16) المصدر نفسه، ص 189.
(17) المصدر نفسه، ص 189 – 190.
(18) المصدر نفسه، ص 190.
(19) المصدر نفسه، ص 192.
(20) المصدر نفسه، ص 192.
(21) المصدر نفسه، ص 193.
(22) المصدر نفسه، ص 194.

من خلال قراءة الجدول الرقم (1) يتبين لنا الآتي:

ـ وجود مجاورة في السكن بين المسلمين والذميين في 15 حيًا مشتركًا بعضهم إلى جانب بعضهم الآخر، وهي:

ـ محلة الصباغة: مسلمون نسبة 93,75 بالمئة ، وذميون بنسبة 6,25 بالمئة.

ـ محلة عديمي النصارى: مسلمون بنسبة 30.76 بالمئة ، وذميون بنسبة 69.23 بالمئة.

ـ محلة زقاق الحُمص: مسلمون بنسبة 98.92 بالمئة وذميون بنسبة 1.08 بالمئة.

ـ محلة الرمانة: مسلمون بنسبة 91.77 بالمئة بالمئة وذميون بنسبة 8.33 بالمئة.

ـ محلة العوينات: مسلمون بنسبة 98.25 بالمئة وذميون بنسبة 1.75 بالمئة.

ـ محلة عديمي المسلمين: مسلمون بنسبة 45.45 بالمئة وذميون بنسبة 54.55 بالمئة.

ـ محلة الآي كوز: مسلمون بنسبة 67.85 بالمئة وذميون بنسبة 31.15 بالمئة.

ـ محلة سويقة الخيل: مسلمون بنسبة 94.17 بالمئة وذميون بنسبة 5.83 بالمئة.

ـ محلة القنواتي: مسلمون بنسبة 95.12 بالمئة وذميون بنسبة 4.88 بالمئة.

ـ محلة قبة النصر: مسلمون بنسبة 89.14 بالمئة وذميون بنسبة 10.86 بالمئة.

ـ محلة النوري: مسلمون بنسبة 91.53 بالمئة وذميون بنسبة 8.47 بالمئة.

ـ محلة القواسير: مسلمون بنسبة 13.05 بالمئة وذميون بنسبة 86.95 بالمئة.

ـ محلة الحجارين: مسلمون بنسبة 18.18 بالمئة وذميون بنسبة 81.82 بالمئة.

ـ محلة اليعقوبية: مسلمون بنسبة 63.88 بالمئة وذميون بنسبة 36.12 بالمئة.

ـ محلة اليهود: مسلمون بنسبة 23.08 بالمئة وذميون بنسبة 76.92 بالمئة.

وبنتيجة هذا التوزع الديني داخل طرابلس، يتبين لنا الآتي:

ـ إنّ نسبة الذميين الذين يسكنون حي عديمي المسلمين (54.541 بالمئة)، هي أكبر من نسبة سكن المسلمين (45.55 بالمئة)، في هذا الحي، الذين سمّيت المحلة باسمهم، وهو ما يشّير إلى حالات مجاورة الذميين للمسلمين، بينما يسكن المسلمون بنسبة 30.76 بالمئة في حي عديمي النصارى، مقابل سكن الذميين بنسبة 69.23 بالمئة .

ـ وجود نحو 251 رب أسرة من الذميين يعيشون في جوار المسلمين، ووجود 833 رب أسرة من المسلمين يعيشون في أحياء مشتركة مع الذميين، وهذا يشّير إلى الشعور المشترك عند الذميين والمسلمين بالطمأنينة والأمان بأماكن سكنهم وعدم ميلهم إلى السكن في أحياء خاصة بهم. وهذا التباين في نسبة المجاورة يعود إلى تفوق عدد سكان المسلمين الذي يبلغ 1633 رب أسرة، على السكان الذميين الذي يبلغ 251 رب أسرة.

ـ إنّ هذه الوثائق تُظهر حالات التقوقع لعائلات المدينة بخلاف ما عدّه بعض من كتبوا في تاريخ طرابلس مثل عبد الغني عماد في كتابه **مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية** «أن

العائلات غير الإسلامية لم تتقوقع في محلة واحدة»[23]، حيث لم نلحظ أيًا من العائلات اليهودية قد سكنت خارج إطار حي اليهود، وهو ما يشير إلى حالة تقوقع نُسجلها لطائفة من طوائف المجتمع الطرابلسي.

بالرغم من ذلك فإن محلة اليهود كان يسكنها أفراد من عائلات «كبارة، شهال، الحايك»[24]، ومحلة عديمي النصارى كان يسكنها مسلمون من عائلات «الأسمر، الدلال، شفشق، فلاح، إضافة إلى أفراد من العلماء كالشيخ حسين بن عبد الرحمن[25]، مع أنّ أغلبية سكان هذه المحلات هم من اليهود والنصارى، فكذلك الحال نفسه في سكن عدد من النصارى في أحياء أخرى، مثل محلات الصباغة، عديمي المسلمين، سويقة الخيل، التربيعة، الآي كوز، قبة النصر، القواسير، زقاق الحمص، اليعقوبية، الحجارين[26].

وأهم هذه العائلات التي سكنت هذه المحلات هي: صدقة، شموط، العشي، طويل، الخوري، القاطرجي، سعد، المعماري، الكركي، بركات،...

ـ أشار خالد زيادة في كتابه **الصورة التقليدية للمجتمع المديني** إلى أنّ شيخ محلة اليهود كان يهوديًا بالطبع[27]، بينما عبد الغني عماد الذي أشرف على «مشروع إحياء التراث الوثائقي لمدينة طرابلس» أورد أن «الحاج مصطفى إمام المحلة المزبورة» [28]، في حين أنّنا من خلال قراءتنا لحجة تعهد المحلة المذكورة آنفًا لم نَجد أي ذكر لأي اسم أو صفة شيخ أو إمام، مسلمًا كان، أو يهوديًا .

ـ وجود سكن لعائلات من مختلف الرّسالات السماوية داخل المدينة.

ـ غياب المجاورة في السكن بين اليهود من جهة والمسلمين والنصارى من جهة أخرى، واقتصار المجاورة في السكن على المسلمين والنصارى في حي اليهود، فلم نَلحظ أي سكن لليهود في أحياء سكن المسلمين أو النصارى.

---

(23) عبد الغني عماد، **مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية** (طرابلس، لبنان: دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر، 2002)، ص 57 و103 ـ 104.

(24) السجل الرقم 7، مصدر سابق، ص 181 ـ 182.

(25) السجل الرقم 7، ص 179.

(26) تبلغ المدينة 21 محلة، التالية أسماؤها: الصباغة، عديمي النصارى، الناعورة، ساحة عميرة، باب الحديد، زقاق الحِمص، اليهود، الرمانة، العوينات، عديمي المسلمين، الآي كوز، سويقة الخيل، القنواتي، قبة النصر، بين الجسرين، سويقة النورية، لقواسير، الحجارين، التربيعة، باب التبانة، اليعقوبية. في حين أن نهدي صبحي الحمصي في كتابه **تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي** ص 60 أشار إلى وثيقة تعود إلى 1152هـ أي في نفس فترة دراستنا ـ تحدد عدد محلات طرابلس بـ 24 محلة، وذلك بدمج محلتي حجارين النصارى وحجارين المسلمين بمحلة واحدة بإسم الحجارين. وجعل محلة مسجد الخشب ومحلة شيخ فضل الله محلة واحدة)، مستنداً إلى وثيقة من السجل الرقم 7، في حين أننا لم نجد هذه الوثيقة لدى قيامنا بقراءة وفهرسة هذه السجلات، والذي من ضمنها السجل المذكور.

(27) خالد زيادة، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني، قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر** (طرابلس: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 1983)، ص 127.

(28) سجل 7، مصدر سابق، ص 181 – 182.

ـ اقتصار سكن اليهود في حي واحد يحمل اسمهم، إضافة إلى وجود أقليات من مسلمين ونصارى شاركوهم السكن فيه.

ـ عدم وجود محلة مخصصة لسكن اليهود، وأخرى مخصصة لسكن النصارى، رغم وجود حارة تحمل اسم حارة اليهود، وأخرى تحمل اسم حارة عديمي النصارى، حيث نلاحظ وجود سكن للمسلمين في كلتا الحارتين.

ـ وجود 6 أحياء يسكنها مسلمون فقط وهي: محلة باب التبانة (130 بيتًا)، محلة التربيعة (43 بيتًا)، محلة بين الجسرين (123 بيتًا)، محلة ساحة عميرة (62 بيتًا)، محلة الناعورة (36 بيتًا)، محلة باب الحديد (138 بيتًا).

ـ وجود 4 أحياء يفوق عدد السكان النصارى فيها عدد السكان المسلمين، وهي أحياء: عديمي النصارى سكنه 45 رب أسرة من النصارى مقابل 20 رب أسرة من المسلمين، عديمي المسلمين سكنه 18 رب أسرة من النصارى مقابل 15 رب أسرة من المسلمين، الحجارين سكنه 36 رب أسرة من النصارى مقابل 8 أرباب أسرة من المسلمين، القواسير سكنه 20 رب أسرة من النصارى مقابل 3 أرباب أسرة من المسلمين.

ـ وجود 10 أحياء يزيد عدد سكان المسلمين فيها على عدد السكان النصارى واليهود، وهي أحياء: الصباغة سكنه 180 رب أسرة من المسلمين مقابل 12 رب أسرة من النصارى، زقاق الحمص سكنه 91 رب أسرة من المسلمين مقابل 1 رب أسرة من النصارى، الرمانة سكنه 22 رب أسرة من المسلمين مقابل 2 رب أسرة من النصارى، العوينات سكنه 56 رب أسرة من المسلمين مقابل 1 رب أسرة من النصارى، الآي كوز سكنه 42 رب أسرة من المسلمين مقابل 19 رب أسرة من النصارى، القنواتي سكنه 78 رب أسرة من المسلمين مقابل 4 أرباب أسرة من النصارى، قبة النصر سكنه 41 رب أسرة من المسلمين مقابل 5 أرباب أسرة من النصارى، النوري سكنه 191 رب أسرة من المسلمين مقابل 26 رب أسرة من النصارى.

الانفلاش الدائم في سكن النصارى في طرابلس ومجاورتهم للمسلمين، لا نرّاه إلا دليلاً على حسن العيش المشترك في طرابلس في تلك المرحلة، وإن لم يكن البعض لا يعدّ التجاور في السكن دليلاً قاطعًا على حسن العيش المشترك بينهم.

ـ وجود 6 أحياء سكنها مسلمون فقط وهي أحياء: الناعورة سكنه 36 رب أسرة، ساحة عميرة سكنه 62 رب أسرة، باب الحديد سكنه 138 رب أسرة، بين الجسرين سكنه 267 رب أسرة، التربيعة سكنه 89 رب أسرة، باب التبانة سكنه 100 رب أسرة .

وبنتيجة هذا التوزع الديني داخل طرابلس، يتبيّن لنا الآتي:

ـ وجود 215 رب أسرة من النصارى يعيشون في جوار المسلمين، في مقابل 7 رب أسرة من المسلمين يعيشون في جوار النصارى.

ـ وجود 12 رب أسرة من المسلمين يعيشون في حي اليهود، و4 أرباب أسر من النصارى يعيشون في حي اليهود، في حين لا نلحظ أي مجاورة لليهود مع باقي الطوائف في أحياء المدينة.

هذا يشير إلى شعور النصارى بالطمأنينة والأمان بأماكن سكنهم وعدم ميلهم إلى السكن في أحياء خاصة بهم، على عكس اليهود الذين لم يجاوروا باقي طوائف المدينة.

ـ عدم ميل النصارى إلى السكن في أحياء خاصة بهم، وهو ما يشّير إلى حسن الجوار والتعايش بين الطائفتين، المسلمين والنصارى.

هذا الانفلاش الدائم في سكن النصارى في طرابلس ومجاورتهم للمسلمين، لا نّراه إلا دليلًا على حسن العيش المشترك في طرابلس في تلك المرحلة، وإن لم يكن البعض لا يعدّ التجاور في السكن دليلًا قاطعًا على حسن العيش المشترك بينهم.

وللوقوف على كيفية ومستوى التوزيع الديني في طرابلس كان لا بد لنا من إجراء مقارنة بين كيفية ومستوى توزع السكان في بداية الحكم العثماني وبين كيفية ومستوى توزعهم في القرن الثامن عشر، لذلك قمنا بالاعتماد على جدول التوزع السكاني لعام 1738م، الجدول الرقم (1)[29]، وعلى ما أورده عمر عبد السلام تدمري في توزيع الطوائف الدينية في طرابلس لسنة 1519م من خلال الطابو دفتري الرقم 68 تاريخ 1519م، بوضع الجدول الرقم (2) الآتي[30]:

الجدول الرقم (2)

توزع السكان الذكور الناضجين على أحياء طرابلس وفقًا لانتماءاتهم الدينية سنة 1519 م

اسم المحلة	مسلمون		نصارى		يهود		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
جامع الكبير	65	83.33	14	16.67	ـ	ـ	79
حارة النيني	74	100		ـ		ـ	74
سوقاق الآي كوز	35			ـ		ـ	35
سوق الطواقي	69	97.18	2	2.82		ـ	71
مسجد القرمشي	34	27.34	65	50.78	28	21.88	127
خان العديمي	34	46.05	43	53.95	ـ	ـ	77
سوق سندمر	14	100	ـ	ـ	ـ	ـ	14
زقاق الطويل	20	100	ـ	ـ	ـ	ـ	20
سوقاق المصري	44	100	ـ	ـ	ـ	ـ	44
مسجد الخشب وسوقاق الخولي	60	33	5	6.67	ـ	ـ	65

(29) انظر الجدول الرقم (1) توزع السكان الذكور في أحياء طرابلس، ص2 ـ 3.

(30) عمر عبد السلام تدمري، «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية،» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، 1516 ـ 1918** (طرابلس: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 1995)، ص 121.

حصن صنجيل	32	45.71	38	54.29	ـ	ـ	70
سوقاق شيخ علي	29	100	ـ	ـ	ـ	ـ	29
عوينات	30	100	ـ	ـ	ـ	ـ	30
شيخ فضل الله	29	100	ـ	ـ	ـ	ـ	29
حوري	6	35.9	11	64.71	ـ	ـ	17
باب المدينة	117	98.32	2	1.68	ـ	ـ	119
حجارين	23	53.49	19	46.51	ـ	ـ	42
باب أق طرق	58	100	ـ	0	ـ	ـ	58
سوقاق الحمّص	88	100	ـ	ـ	ـ	ـ	88
بين الجسرين	29	100	ـ	ـ	ـ	ـ	29
عقبة الحمراوي	44	100	ـ	ـ	ـ	ـ	44
الطواحين	44	100	ـ	ـ	ـ	ـ	44
ساحة الحمصي	71	90.79	7	9.21	ـ	ـ	78
جسر العتيق	116	100	ـ	ـ	ـ	ـ	116
النصارى المعروفة بتبانة	ـ	ـ	92	100	ـ	ـ	92
يهودي	ـ	ـ	ـ	ـ	62	100	62
المجموع	**1165**	**75.03**	**298**	**19.18**	**90**	**5.79**	**1553**

من خلال مقارنتنا الجدول الرقم (2) بالجدول الرقم (1) لسنة 1738م يتبيّن لنا المعطيات الآتية:

ـ إنّ اختلاط المسلمين والنصارى وانفتاحهم بعضهم على بعض في السكن، والبيع والشراء، والتوكيل، والمصاهرة وغير ذلك[31]، كان يزداد ويتجه نحو زيادة التعايش. ذلك أنّ عدد الأحياء المختلطة بين المسلمين والنصارى أصبح في القرن الثامن عشر 14 محلة، بعدما كان يقتصر على 10 محلات في بداية الحكم العثماني. إضافة إلى تقلص عدد الأحياء التي كان يسكنها المسلمون فقط، من 14 حي سنة 1519 م، ليصبح 6 أحياء سنة 1738 م.

ـ تغيّر في التوزع الديمغرافي داخل الأحياء التي شكلت مراكز تجمع للنصارى، إذ تغيرت محلة باب التبانة، وحي النصارى، من حيّين لسكن النصارى على نحوٍ صرف عام 1519م، بحيث أصبح حي باب التبانة خاليًا من النصارى في سنة 1738م. كما أنهم تحولوا إلى أقلية في حي اليهود في تلك السنة. في حين أصبحت أحياء عديمي النصارى والقواسير، واليعقوبية، والحجارين أحياء ثقل مسيحي في سنة 1738 م. وسكنوا أيضًا في محلة الآي كوز التي كانت خالية منهم عام 1519 م.

ـ نلاحظ اختلافًا واضحًا في أسماء عدة أحياء أو محلات، حيث تبدّلت بعض الأسماء، وأخذت أسماء أخرى، كما طرأت أسماء أحياء لم تكن موجودة من قبل، مثل محلة مسجد القرمشي الذي حل

(31) إشارة أن هذه الوثائق متنوعة القضايا.

محلها اسم محلة القواسير[32]، ومحلة سوق سندمر[33] ومحلة جامع الكبير اللتين ألحقتا بمحلة سويقة النوري[34]، ومحلة سوقاق طويل[35]، التي أصبحت تعرف بمحلة الناعورة[36]، ومحلة سوقاق المصري التي ضُمّت إلى محلة التربيعة، ومحلة الرمانة ومحلة ساحة عميرة[37]، ومحلة مسجد خشب وسوقاق الخولي التي أصبحت تعرف باسم محلة سويقة الخيل[38]، ومحلة حصن صنجيل التي ضمت إلى محلة العوينات ومحلة باب الحديد[39]، ومحلة سوقاق شيخ علي التي ألحقت بمحلة بين الجسرين، ومحلة باب المدينة التي أصبحت تعرف باسم باب الحديد[40]، ومحلة الحمراوي التي تقع بين محلتي بين الجسرين وقبة النصر[41]، ومحلة فضل الله التي لم يتوافر اسمها في وثائق التعهد المذكورة سابقًا بسبب تلف بعض أوراق سجلات محكمة طرابلس الشرعية[42]، ومحلة الطواحين وتوزعت بين محلة الناعورة ومحلة اليعقوبية[43]، ومحلة سوقاق الحمص والملوخية باسم محلة التربيعة[44]، ومحلة جسر العتيق باسم محلة ساحة عميرة[45]، ومحلة النصارى بمحلة العديمي[46]، ومحلة النيني بمحلة القنواتي[47]، وسوق الطواقين[48]، بمحلة الصباغين[49].

ـ انتشار مساكن النصارى في أحياء المدينة، وبين مساكن المسلمين، وأحيانًا كثيرة كانت بعض أسر النصارى تتشارك السكن مع المسلمين في دار واحدة. ولعل ذلك يعود إلى شعور النصارى بالأمان بسكنهم بجوار المسلمين، من دون أن تكون السلطة المحلية حاجز أمان بينهم وبين المسلمين. يظهر ذلك من خلال وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، كوثائق البيع والشراء والإيجار، حيث تبين هذه الوثائق عدم تقوقع النصارى وتقارب بيوتهم بعضها من بعض في حيّ واحد، وانتشرت بين بيوت المسلمين، وكانت ملاصقة لها أحيانًا، كما تشير الوثيقة الآتية:

---

(32) تدمري، «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية،» ص 104. تجدر الإشارة أن فاروق حبلص يؤكد أن سجلات المحكمة الشرعية أوردت اسم القرشي وليس القرمشي.

(33) **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل رقم 1، يمتد من سنة 1077 حتى سنة 1078هـ، ص 67.

(34) تدمري، المصدر نفسه، ص 100 – 104.

(35) السجل الرقم 1: مصدر سابق، ص 23.

(36) تدمري، «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية،» ص 104.

(37) المصدر نفسه، ص 105.

(38) المصدر نفسه، ص 108.

(39) المصدر نفسه، ص 108.

(40) المصدر نفسه، ص 111.

(41) المصدر نفسه، ص 115.

(42) المصدر نفسه، ص 113.

(43) المصدر نفسه، ص 113.

(44) المصدر نفسه، ص 117.

(45) المصدر نفسه، ص 117.

(46) المصدر نفسه، ص 118.

(47) المصدر نفسه، ص 101.

(48) السجل الرقم 1، مصدر سابق، ص 14.

(49) السجل الرقم 1، مصدر سابق، ص 21. ورد اسم المحلة في السجل 1 خلافًا لما ذكره عمر تدمري حول تغير اسم المحلة (ص 115).

«بمجلس الشرع الشريف المشار إليه حضر [...] السيد مصطفى جلبي بن السيد الشيخ إبراهيم بركه أخي بابا سابقًا وباع ما ذكر أنه له وملكه وتحت تصرفه هو منتقل إليه بالإرث الشرعي من والدته الست الزينب بنت الشيخ يحي بحيث يملك بيعه وقبض ثمنه شرعًا من الذمي الريس جرجس ولد الريس يحنا سلامه وهو اشترى بماله لنفسه دون غيره وذلك جميع الدار العامرة الكاينة بمحلة أق طرق المشتملة... يحده قبلة الطريق وشرقًا الزقاق الغير نافذ وفيه الباب وشمالاً بيت الطوافي وغربًا دار أحمد بيك بن دقماق».

... كذلك في نص الوثيقة الآتية:

«بمجلس الشرع الشريف المشار إليه حضرت الذمية حسنة بنت موصي الأصيلة عن نفسها والوكيلة الشرعية عن [...] وباعا أصالة ووكالة ما ذكر أنه ملكهم ومنتقل إليهم بالإرث الشرعي من أبيهما لمرقوم بحيث يملكون بيعه وقبض ثمنه شرعًا من محمد بشه بن الحاج حسين وهو إشترى منهم بماله لنفسه دون غيره وذلك جميع الدار الكاينة بمحلة قبة النصر...يحدها قبلة بيت قمرالدين وشرقًا الجنينة وشمالاً بيت محمد بن منصور وغربًا الطريق [...]»[50].

تقدم طرابلس نموذجًا لمدينة تضم جماعات من أديان مختلفة سادها الاستقرار والعيش المشترك بين الطوائف الدينية داخل المدينة، حيث استخدم الولاة بصورة تقليدية عدداً من النصارى المحليين كوكلاء ماليين ومعاونين وكملتزمين في المناطق أو داخل المدينة.

هناك الكثير من هذه الوثائق التي تؤكد تداخل، وتجاور مساكن النصارى مع بيوت المسلمين.

ـ تقوقع سكن اليهود في حي واحد، بعدما كانوا يسكنون في حيّين في القرن السادس عشر، وهو ما يعكس وضعهم الانعزالي داخل المجتمع الطرابلسي.

ـ بروز قضايا بيع وشراء لسكان يهود، محصورة داخل أبناء طائفتهم، بخلاف السكان المسيحيين الذين كانوا أكثر تعاملاً مع السكان المسلمين في عمليات البيع والشراء.

إنّ ظاهرة تقوقع جميع اليهود وانعزالهم في حي واحد، منذ القرن الثامن عشر، بعدما كان عدد منهم يسكن في حي مشترك مع المسلمين والنصارى قبل هذا التاريخ، تعكس ولادة رغبة عند هذه الطائفة بعدم الاختلاط بسائر أبناء المدينة، أو رغبة عند المسلمين والنصارى بعدم مجاورتهم. وسواء كانت هذه الظاهرة نتيجة لهذه الفرضية أو تلك، فإنّ عددًا كبيرًا من الوثائق يبين لنا مدى حالة التقوقع التي عاشتها هذه الطائفة.

ويظهر من خلال المعطيات المتعاقبة منذ عام 1519م (أي بعد السيطرة العثمانية بثلاثة أعوام) وحتى عام 1738م، أي خلال مدة تزيد على 200 عام، أنّ محلات طرابلس حافظت على

---

(50) السجل الرقم 7، مصدر سابق، ص 146.

الاختلاط بالسكن بين المسلمين والنصارى بصفة أساسية، بل إنّ الاختلاط داخل الأحياء ازداد من 8 محلات عام 1519م، ليصبح في القرن الثامن عشر 14 محلة.

ثانيًا: استنتاجات

تقدم طرابلس نموذجًا لمدينة تضم جماعات من أديان مختلفة سادها الاستقرار والعيش المشترك بين الطوائف الدينية داخل المدينة، حيث استخدم الولاة بصورة تقليدية عددًا من النصارى المحليين كوكلاء ماليين ومعاونين وكملتزمين في المناطق أو داخل المدينة، فلم تكن هناك نظرة دونية إليهم ولم نَعثر في السجلات على وثيقة واحدة تدل على أنّ نصرانيًا قد أُجبر على تبديل دينه لتسهيل معاملاته في الدولة، وهذا يعني أنه لم يكن ثمة ضغط في هذا المجال، كذلك لم يعش الذميّون كجماعة مغلقة ضمن مجتمع المدينة كما يحاول أن يصور البعض لأسباب أيديولوجية راهنة.

تُظهر السجلات الرسمية لمحكمة طرابلس الشرعية صفحة مشرقة من تاريخ هذه المدينة تعكس حسن العيش المشترك بين الطوائف الدينية كافة ، وتدل الوثائق على أن هذه المدينة لم تكن مسرحًا لأحداث طائفية واسعة على غرار ما حدث في دمشق، وجبل لبنان في سنة 1845 وسنة 1860.

تُظهر السجلات الرسمية لمحكمة طرابلس الشرعية صفحة مشرقة من تاريخ هذه المدينة تعكس حسن العيش المشترك بين الطوائف الدينية كافة ، وتدل الوثائق على أن هذه المدينة لم تكن مسرحًا لأحداث طائفية واسعة على غرار ما حدث في دمشق، وجبل لبنان في سنة 1845 وسنة 1860.

كما يمكننا القول إنّ النزاعات التي شهدتها المدينة لا تمثل سوى حالات نزاع شخصية للمطالبة بحق أو دين، ولم تأخذ هذه النزاعات أي منحى طائفي أو مذهبي، بل بقيت ضمن الإطار التنافسي، حيث كان قدر المجتمع الطرابلسي العيش ضمن قيم من التسامح والعدل والحرية التي نادت بها الرسالات السماوية كافة، التي تألف منها المجتمع الطرابلسي، بالرغم من ظاهرة التقوقع والانعزالية التي عاشها اليهود داخل المدينة. وبصرف النظر عن أسباب الانفلاش الدائم في سكن النصارى في طرابلس ومجاورتهم للمسلمين فيها في المرحلة العثمانية، والذي قد يعود لأسباب اقتصادية، فإنه دليل على حُسن العيش المشترك في هذه المدينة.

لقد تميز تاريخ طرابلس بلوحات رائعة تعكس حُسن العيش المشترك بين الطوائف الدينية كافة فيها، رغم أنّ بعض المصادر تفيد أنّ العلاقات بين الطوائف الدينية في المدينة كانت أحيانًا عرضة لخضات وانتكاسات ظرفية عابرة، لم يكن سكان المدينة المحليون، سواء كانوا مسلمين أو ذميين، مسؤولين عنها ولا شركاء فيها، بل كانت لأسباب سياسية وخارجية لم يكن أحد من أبناء المدينة طرفًا رئيسًا فيها أو مسببًا لها، وهي لا تُلغي المواقف المتسامحة والنبيلة للمجتمع

الطرابلسية. إلا أنّ وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس لم تُظهر سوى الخلافات والنزاعات على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، ولم تُشِر إلى الخلافات والنزاعات الدينية.

إنّ اعتمادنا في هذا البحث المتواضع على مصدر أساسي ارتكزت دراستنا عليه، هو سجلات محكمة طرابلس الشرعية، التي تقدم إلينا الكثير من قضايا المعاملات والعلاقات التي انخرط بها أفراد المجتمع.

لقد وضعنا نصب أعيننا في هذا البحث هدفًا محددًا، هو كشف الحقائق المجتمعية من مصادرها الأساسية، وكشف التركيبة الاجتماعية لكل نواحي حياة المجتمع الطرابلسي.

ـ لقد انطلقنا من أساس أن سجلات المحكمة الشرعية، إضافة إلى ما تتضمنه من معطيات هائلة، قادرة على كشف بُنية المجتمع بمقدار ما تُعبر عن هذه البنية من الداخل. ومن هنا أهميتها إذ تعفينا عن الاستمرار في المراقبة الهامشية والخارجية.

ـ إنّ الطوائف الدينية انفتحت بعضها على بعض من حيث السكن والعمل، والبيع والشراء، والشراكة في المسكن، والتجارة والزراعة، وباقي الأنشطة الاقتصادية، ولم تُبرز الوثائق أي منحى طائفي أو مذهبي، فهذا التنوع الطائفي، والمذهبي يمثّل سمة فريدة، كانت عنصر إغناء وتطور، فالسلم الأهلي، والاستقرار الاجتماعي، ساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عرفته المدينة، فَقَدَر أطياف السكان في طرابلس كان العيش في حياة مشتركة ترتفع فيها قيم التسامح، العدل والحرية فوق القيم الأخرى □



